اقتصاد

مرسوم بتسمية ١٧ عضواً في المجلس الاستشاري

فضلية لـ«الوطن»: أولوياتنا تحسين سعر صرف الليرة وإحلال المستوردات

| عبد الهادي شباط

أصدر السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد المرسوم رقم ٣٠٧ تاريخ ٢٠١٩/١١/٢٦، القاضي بتسمية ١٧ عضواً في المجلس الاستشاري لمجلس الوزراء، إذ تمت زيادة عدد أعضائه بإضافة ٣ أعضاء جدد، والتجديد لـ١١ عضواً، على حين خرج من المجلس كل من الدكتور كمال شرف والقاضي أحمد القنواتي، ومحمد ناصر السواح.

وتم تجديد العضوية لكل من الدكتور جمال الدين محمد صبحي قنبرية (صناعي)، والدكتور رفعت محمد حجازي (أستاذ جامعي)، والدكتور زياد أيوب عربش (أستاذ جامعي)، والدكتورة صفاء محمد أوتاني (نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح)، والدكتور عابد عبد الله فضلية (رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية)، والدكتور علي محمد يوسف (مدير عام المصرف التجاري)، وفارس أحمد الشهابي (رئيس اتحاد غرف الصناعة)، ومحمد حسين كشتو (رئيس اتحاد غرف الزراعة)، ومحمد غسان القلاع (رئيس اتحاد غرف التجارة)، والدكتور مدين جواد علي (مدير عام المصرف العقاري)، والدكتور موسى خليل متري (قانوني).

أما الأعضاء الجدد، فهم الدكتور عبد الرزاق القاسم (المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية)، والدكتور هيثم أحمد عيسى (أستاذ جامعي)، والدكتور أحمد الصالح (أستاذ جامعي)، والدكتور عماد معتوق (رجل أعمال)، وزهير بعلبكي (صناعي)، وربى عبود (سيدة أعمال).

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الدكتور عابد فضلية أن المرسوم تضمن أعضاء المجلس فقط، على حين بقي الدكتور محمود زنبوعة رئيساً للمجلس، وأن المجلس الجديد تضمن تعديلات في عدد من أعضائه، مبيناً أن هذه التعديلات ليس لها علاقة بفنية العمل أو تقييمات حول كفاءة الأعضاء، وإنما تمت مراعاة ظروف بعض الأعضاء لجهة قدرتهم على حضور اجتماعات المجلس وتنفيذ المهام المطلوبة منهم، وخاصة أن البعض منهم لديه صعوبة في التواصل مع المجلس، نظراً لبعد إقامته وحاجته للسفر لحضور الاجتماعات، إضافة لبعض الظروف الخاصة أيضاً لبعض الأعضاء من المجلس السابق.

وأكد أن تنوع تركيبة أعضاء المجلس من مديرين عامين وخبراء وأكاديميين ورؤساء اتحادات مهنية وصناعيين يمنح المجلس قوة وغنى في الآراء وتقديم الاستشارات.

وحول أولويات المجلس للمرحلة المقبلة، بين فضلية أن الحالة العامة ومتطلبات هذه المرحلة هي التي تحدد اهتمامات المجلس ونطاقات عمله بتكليف من رئاسة مجلس الوزراء، إذ إن المجلس يهتم ببحث أنشطة بدائل المستوردات ودعم التصدير وبحث اقتصاد الظل والاهتمام بملف إصلاح القطاع العام والأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية، وبحث الدعم الحكومي، ودور الدعم الاجتماعي بما يسهم في نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وحول ملف سعر صرف الليرة بين أن هذا الموضوع يشتمل على وجهين؛ نقدي هو من اختصاص المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف والمصارف العاملة في القطاعين العام والخاص، وآخر اقتصادي، يهتم به المجلس الاستشاري إلى جانب الوزارات الإنتاجية ولجنة السياسات، من خلال نقاش الجوانب الاقتصادية حيث تسهم بدعم الاقتصاد الوطني وتحسين سعر صرف الليرة، وخاصة إحلال المستوردات ودعم الصناعات التصديرية، بما يسهم في التخفيف من الطلب على القطع الأجنبي ويعزز من تأمينه عبر التصدير.

الحكومة تسأل: لماذا قطاع المشروعات الصغيرة لا يسير على ما يرام؟

خميس: يعمل ولكن ليس كما يجب.. وحمدان: تنوعت الجهات فضاعت المسؤولية

> خضر: هذا القطاع غير مخطط له وغير منظم

| هناء غانم

عقد اجتماع في مجلس الوزراء أمس ضم القائمين على هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسة ضمان مخاطر القروض وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، لاستكمال خطوات الحكومة في دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة بخطوات متسارعة، وبحث آلية تنفيذية ضمن برنامج زمني محدد تقييماً لعملها باعتباره المخرج الحقيقي والوحيد للتنمية في سورية، علماً أنه كان هناك إجماع بأن هذه الهيئات والمؤسسات لم تقدم شيئاً يذكر.

رئيس مجلس الوزراء عماد خميس «نبش» العديد من القضايا الإستراتيجية التي وصفها بأنها «مستفزّة» بهدف معرفة ما هو مخفي في ذهن القائمين على تلك المؤسسات لتقديم الرؤى الصحيحة، وتسليط الضوء على النقاط غير المضيئة، والسلبيات، والإيجابيات، لإدارتها بشكل صحيح، مؤكداً أن المؤسسات التنموية تعمل، «لكن ليس كما يجب، وكما نطمح، لأن طموحنا عالٍ، للوصول بالعملية التنموية إلى اقتصاد متين».

وشدد على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكداً أن مستقبل هذا القطاع الواعد يتوقف على وجود إستراتيجية لتنمية تلك المشاريع، تؤكد دورها المحوري في الاقتصاد الوطني، بشرط أن تتضمن الإستراتيجية حلولاً عملية تسهم في توفير القروض ودعم التمويل، للتوسع في المشاريع كافة، وسأل خميس: «ما المطلوب من الحكومة بشكل واضح وشفاف»؟ مبدياً استعدادها لتقديم الدعم الكامل.

قرارات

تقرر خلال الاجتماع أن تقود وزارة الاقتصاد العملية الإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى لو كان ٨٠ بالمئة من تلك المشاريع تابعة لوزارات أخرى، إذ أكد رئيس الحكومة أن المرجعية اللوجستية والإدارية مسؤولية وزارة الاقتصاد، أما دراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها فهي مسؤولية هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منوهاً بأنه «إذا كانت الإدارة ضعيفة ولم تأخذ دورها علينا أن نوجهها للسير ضمن المسار الصحيح».

كما تقرر وضع خطة عمل تكاملية بين المؤسسات الثلاث للانطلاق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع انتشارها في جميع المناطق باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتم الطلب من مجالس الإدارة وضع خطة عمل فاعلة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والبنى المادية والاقتصادية لهذه المؤسسات، وتعزيز وجودها في المحافظات وأهمية تشبيك العمل وفق رؤية منهجية بين هذه المؤسسات وصولاً إلى التكامل وإحداث نقلة نوعية في عمل المشاريع المتوسطة والصغيرة لتكون على قاعدة متينة وواضحة.

كما طلب من هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزيز التواصل مع اتحادات الزراعة والصناعة والتجارة والحرفيين والسياحة ليكونوا على اطلاع بالفرص الاستثمارية المقدمة.

وتقرر إحداث مكاتب ترويج وتسويق للتعريف بمهام هذه المؤسسات والخدمات التي تقدمها لتصل إلى كل مواطن على أن يتم وضع دليل بالخطوات الواجب اتباعها لتمكين من يرغب بإحداث مشروع خاص والاستفادة من التسهيلات.

وتم الطلب من الهيئات الثلاث التنسيق مع وزارات الاقتصاد والصناعة واتحاد الحرفيين لوضع قاعدة بيانات متكاملة حول المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستوى كل محافظة لتكون نقطة انطلاق لتنظيم هذا القطاع وتفعيل دوره التنموي.

وتقرر تشميل المشاريع المتوسطة والصغيرة بخطة التوسع بالمناطق الصناعية المزمع البدء بها، مع تأمين الخدمات اللازمة لتسريع تشغيل هذه المشاريع بما يساعد على زيادة معدلات الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل، وتم التأكيد على إطلاق خطة تدريب متكاملة للكوادر البشرية العاملة في هذه المؤسسات لتمكينها من الضلوع بمتطلبات المرحلة المقبلة.

كما تم الطلب من مؤسسة تنمية الصادرات تعزيز وجود المنتج السوري في الأسواق الخارجية واستهداف أسواق جديدة، ووضع رؤية متكاملة للتصدير تتضمن التشريعات اللازمة وإجراءات تصدير كل منتج، وتم تكليف مؤسسة ضمان مخاطر القروض التنسيق مع المصرف المركزي والمصارف الأخرى لتوسيع حجم التمويل الممنوح للمشاريع المتوسطة والصغيرة وتمكين المقترضين من الحصول على القروض اللازمة لأعمالهم وفق سياسة إقراض شفافة تسهل نفاذ هذه المشروعات إلى بيئة العمل.

ضاعت المسؤولية

أكد وزير المالية مأمون حمدان أن الحكومة قدمت كافة المستلزمات لهذه المؤسسات والهيئات من بنى تحتية وكهرباء.. وغيرها، مشيراً إلى ضرورة إبراز أهمية دور هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ودعم الحكومة لها من تمويل وغيره، لافتاً إلى أنه بتوزيع المسؤوليات ضاعت المسؤولية.

بدوره، قال الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر: «نحن كحكومة بحاجة لمعرفة هيكلية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنه هناك إشكاليات موجودة فيه، حتى مع مؤسسة ضمان المخاطر»، مبيناً أنه قطاع «غير مخطط له وغير منظم».

أما وزير الاقتصاد سامر خليل فأكد أنه من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦ لم تقدم هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أي شيء يذكر، منذ كانت هيئة لمكافحة البطالة، مشيراً إلى أن هذا القطاع بطبيعته معقد، لكن «علينا اليوم أن نحدد ما هي أولوياتنا والاستفادة من المخرجات للنهوض بهذه المشاريع كما يجب».

من جانبه، قال حاكم مصرف سورية حازم قرفول: «لا نريد كلاماً إنشائياً، بل يجب أن يكون هناك متطلبات واضحة للتوصل إلى صيغ اعتمادية»، مبيناً أن مشكلة المصارف ليست بالضمانات فيما يتعلق بتمويل المشاريع، بل في قدرة المشاريع على توليد التدفقات المالية اللازمة.

بدوره، بيّن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني أن هناك ورقة عمل تقدمت بها هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصلح لأن تكون الانطلاقة الأساسية للعمل خلال المرحلة المقبلة.

في حين أكد مدير عام ضمان مخاطر القروض مأمون كاتبة أنه يتم العمل على رفع الجدارة الائتمانية للمقترضين لتمكينهم من الاقتراض وتأمين الكفالات للمصارف في حال غياب الضمانات الكافية من قبلهم.

أما مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب اسمندر، فأكد أهمية العمل على تأمين التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أكثر من ٩٨٪ من المشروعات في سورية.

الاتحاد يعترض على مشروع قانون غرف التجارة.. والقلاع: يجعل الاتحاد مديرية في وزارة التموين

سجال حاد بين التجار والتموين في اجتماع بمجلس الشعب والنداف: أشعر وكأنني في محاكمة

| محمد منار حميجو

> الدباغ: مشروع القانون يجعل غرف التجارة تابعة لوزارة التموين

يبدو أن مشروع قانون غرف التجارة يفتح الباب لفرض هيمنة واضحة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على الاتحاد والغرف، حتى إنه جعلها تابعة للوزارة، هكذا كان لسان حال رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع، الذي رفض أن يكون الاتحاد مديرية أو حتى شعبة تابعة لوزارة التموين، مؤكداً أن الاتحاد لم يطّلع على نسخة المشروع، وبالتالي فهو يتحفظ عليه جملة وتفصيلاً.

وساد الجو المشحون أجواء اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في مجلس الشعب أمس برئاسة النائب فارس الشهابي، بحضور وزير التموين عاطف النداف، وقد بدت معالم الغضب على وجهه طوال فترة الجلسة، وفي بعض الأحيان كان صوته يرتفع قليلاً، إضافة لرئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع، ورئيس غرفة تجارة حلب محمد مجد الدين الدباغ، وغرفة تجارة الرقة رندة العجيلي.

ووصلت الأجواء في حدتها إلى تقاذف الاتهامات بين «التجار» و«التموين» خصوصاً يتعلق بموضوع أن اتحاد غرف التجارة لم يطلع على مشروع القانون، وأنه فوجئ به عن طريق عضو مجلس الشعب فراس السلوم، وذلك بحسب القلاع، على حين رد الوزير النداف على ذلك بأنه قدم محاضر لجلسات تثبت حضور اللجنة المفوضة من الاتحاد الاجتماعات الخاصة في تعديل القانون.

وبلغت الجلسة في حدتها لدرجة أن الوزير النداف قال: «أشعر وكأنني في محاكمة»، فرد عليه رئيس اللجنة فارس الشهابي بالقول «نحن لسنا في محكمة».

اعتراض ومقاطعة!

قدم القلاع في بداية الجلسة أسباب اعتراضه على مشروع القانون بقوله: «أمضيت ٤٧ سنة في غرف التجارة، وحينما قرأت مشروع القانون الخاص بها وجدت نفسي غريباً عنها، مؤكداً أن نسخة المشروع لم تعرض على الاتحاد رسمياً».

وأوضح أن مشروع القانون حوّل اتحاد غرف التجارة إلى أي جمعية أهلية، مشيراً إلى أن إلزام تسجيل العمال في التأمينات لم يكن وارداً في القانون الحالي، في حين تم إلزامه في مشروع القانون، معتبراً أن هذا الموضوع فيه إجحاف بحق التجار ولو كانوا من الدرجة الممتازة.

وبين القلاع أنه ليس من المعقول إلزام التاجر بتقديم وثائق عن عدد العمال المسجلين في التأمينات كشرط للانتساب إلى الغرفة لأن هناك العديد من التجار لديهم محال صغيرة ولا يوجد فيها عمال، متسائلاً «كيف يمكن إلزامهم بذلك؟»، ومشدداً على إلغاء هذا الشرط.

ودعا القلاع إلى وجود نص صريح يعفي الغرف من الرسوم والضرائب باستثناء الضريبة على العقارات، معتبراً أنه من الممكن أن يأتي أحد الوزراء للمالية ويطالب الغرفة بضرائب على رسوم الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء للاتحاد.

وانتقد ما ورد في مشروع القانون حول تحديد مدة العضوية، مبيناً أنها يجب أن تكون مفتوحة لأن الهيئة العامة تنتخب من تراه مناسباً، «وهذا حقها، فلماذا نحرمها من ذلك؟»، إلا أن أحد أعضاء اللجنة قال: تم إلغاء هذا الشرط في المشروع.

وتابع القلاع اعتراضاته على مشروع القانون بأن مضمونه يدلّ على أن الوزارة لها حق التدخل في الشاردة والواردة، وليس الإشراف كما ورد في القانون الحالي، وهذا غير مقبول، مؤكداً أنه يرفض أن يكون الاتحاد مديرية من مديريات التجارة الداخلية، ومشيراً إلى أن المشروع لم يشر إلى النظام الداخلي للاتحاد.

النداف تدخل مخاطباً القلاع: «أنت ذكرت على الهاتف أن أهم شيء حذف التأمينات ومسألة النفع العام، ومن ثم فإن القانون ماشي ولا يوجد فيه مشكلة»، فرد عليه القلاع: «على الهاتف لا يمكن شرح المزيد عن الموضوع»، مضيفاً «نريد مشروع قانون مرن»، وسأل «لماذا يتم تقزيم دور الغرف على الرغم أننا بحاجة إليها؟».

بدوره، أكد رئيس غرفة تجارة حلب محمد مجد الدين الدباغ أن ما تكلم به القلاع حقيقة فمشروع القانون يجعل من غرف التجارة تابعة للوزارة.

وسأل الشهابي القلاع عن أسباب رفض الاتحاد لشرط تقديم وثائق للعمال المسجلين في التأمينات، فأجاب: «نحن لسنا ضد تسجيل العمال في التأمينات، لكن لماذا يتم ربطه كشرط للانتساب إلى الغرفة؟».

وأوضح القلاع أن هناك تجاراً مسجلين في الغرفة بدرجة أولى لديهم محال تجارية صغيرة بمساحة مترين ليسوا بحاجة إلى عمال، «فلماذا يتم إلزامهم بأربعة عمال؟»، وكذلك حال المسجلين في الدرجة الممتازة، «فلماذا يتم إلزامهم بستة عمال»، أثار كلامه استغراب بعض النواب حول صغر مساحة المحل، علماً بأن التجار مسجلون من الدرجة الأولى والممتازة، إلا أن الشهابي تدخل بقوله: هذا هو الواقع.

الوزير يرد

رد الوزير النداف على كلام القلاع بالقول «رئيس الاتحاد نظم كتاباً تضمن تحفظه على مشروع القانون من دون أن يقرأه، فكيف يعترض على مشروع لم يطلع عليه؟»، فاعترض القلاع بقوله: «تم تنظيم الكتاب بناء على الملاحظات التي قدمها عضو مجلس الشعب فراس السلوم في اجتماع مجلس إدارة الاتحاد».

وعاد النداف إلى الرد مقدماً محاضر فيها توقيع لرئيس الاتحاد تؤكد حضور لجنة مفوضة من الاتحاد في العام الماضي، مشيراً إلى أن القلاع اتصل به وأخبره عن اعتراضاته التي تركزت في التأمينات والنفع العام.

وحول موضوع الضرائب والرسوم التي تضمنها مشروع القانون على استثمارات وعقارات غرف التجارة، قال النداف: «إذا كانت غرفة التجارة لا تدفع ضرائب فمن يدفع إذاً؟».

وأكد النداف أن مشروع القانون بصيغته الحالية أخذ مجراه القانوني حتى وصل إلى مجلس الشعب، مشيراً إلى أن رئيس الاتحاد فوض اللجنة المشاركة في وضع القانون.

وانتهى الاجتماع بالاتفاق على دراسة الاعتراضات التي قدمها الاتحاد في المداولة العامة للمشروع قبل عرضه تحت القبة للتصويت عليه.

تجار دمشق مهتمون بالإعلام الاقتصادي

| الوطن

سلطّت غرفة تجارة دمشق الضوء على الإعلام الاقتصادي ودوره في دعم الاقتصاد الوطني خلال ندوة لأربعاء التجاري أمس، إذ اعتبر رئيس تحرير صحيفة تشرين محمد البيرق الإعلام صمام أمان للقرارات الاقتصادية، والتي تعكس مستوى المهنية التي يكون عليها، كما يعكس العلاقة التشاركية المستمرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ما بين الإعلام والاقتصاد.

وفي مراجعة سريعة لأداء الإعلام السوري أشار البيرق إلى أنه نتيجة تراكم التصرفات السلبية لحكومات سابقة، لم يعط الإعلام الأولوية المطلوبة، ما انعكس على منتجه، وهذا ما يستدعي إحداث طفرة كبيرة في الإعلام.

بدوره بيّن مدير الإعلام التنموي في وزارة الإعلام عمار غزالي أن الإعلام هو الرافع الأساسي للاقتصاد، مشيراً إلى أنه في ظل وجود مواقع التواصل الاجتماعي، سيكون هناك تراجع في الصحافة التقليدية، وسوف يطغى الإعلام الالكتروني على الصحافة المكتوبة بالنسبة للجمهور، وخاصة فيما يتعلق بالأمور المعيشية وأسعار الصرف والذهب والمنتجات... إلخ.

أما مدير عام مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر زياد غصن، فقد أوضح أن الإعلام الاقتصادي في سورية خلال العقود الثلاثة الماضية أصبح الأكثر حضوراً وبروزاً على الساحة المحلية، منوهاً بأن الإعلام الاقتصادي في جانب منه؛ يتوجه إلى شريحة مهمة في المجتمع، هي شريحة رجال الأعمال من تجار وصناعيين، وهي شريحة اقتصادية مؤثرة، ما يعني أن الإعلام الاقتصادي يكتسب أهمية من خلال متابعة هذه الشريحة له. ونوه غصن من جانب آخر بمتابعة الحكومة للإعلام الاقتصادي، لأن جزءاً كبيراً من قرارات الحكومة وتفاعلها مع قضايا الرأي العام يتم عبر وسائل الإعلام الاقتصادية، بمختلف أشكالها، الأمر جعل الإعلام الاقتصادي يكتسب أهمية كبيرة.

وتحدث غصن عن تضرر الإعلام الاقتصادي خلال سنوات الحرب، مثل بقية قطاعات المجتمع، وهي أضرار كبيرة، كتسرب الكوادر البشرية، وتضرر البنى التحتية، إلا أنه عاد خلال العامين الأخيرين لينشط بشكل واضح، آملاً أن يستعيد ألقه الذي اكتسبه خلال العقد الأول من القرن الحالي.

الأستاذ في كلية الإعلام بجامعة دمشق عربي المصري أكد أن الإعلام مرآة المجتمع، وقادر على لعب دور مهم في دعم الاقتصاد الوطني من ناحيتين، الأولى توفير المناخ المناسب للرأي العام لتقبل السياسات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى كرقابة على هذه السياسات، نظراً لأن الجمهور عندما يعلم أن الإعلام الاقتصادي يواكب وينتقد ويستقصي الأخطاء؛ سوف يكون له مصداقية، وسوف تزداد قدرته التأثيرية في توفير المناخ المناسب.

وركز المصري في الندوة على محاور عدة، منها دور الإعلام كصحافة استقصائية في تتبع المسار الاقتصادي، وخاصة حالياً بعد زيادة الرواتب، منوهاً بأن دور الصحافة الاستقصائية مهم وأساسي من أجل الرقابة على السوق والسياسات الاقتصادية، وخاصة عندما يكون هناك توازن بين دعم السياسات الاقتصادية من جهة وانتقادها، وضبطها من جهة أخرى، بحيث يكون هناك قدرة تأثيرية للإعلام الوطني.